

## ٥ - الحالة المتعلقة برواندا

وحازم في التعامل مع عملية سلام تواجه مصاعب شديدة".  
وأوصى التقرير، ضمن جملة أمور، بالشروع في خطة عمل  
تترك فيها منظومة الأمم المتحدة برمتها؛ وزيادة قدرات  
عمليات حفظ السلام؛ وتحسين قدرات الإنذار المبكر؛  
وكفالة التدفق الفعال للمعلومات داخل منظومة الأمم  
المتحدة، وبخاصة المعلومات المقدمة إلى مجلس الأمن.

واستمع المجلس أثناء الجلسة إلى إحاطة قدمها رئيس  
لجنة التحقيق المستقل، أعقبها الاستماع إلى بيانات ألقاها  
ممثلو الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأوكرانيا، وبنغلاديش،  
وتونس، وجامايكا، والصين، ومالي، وماليزيا، والمملكة  
المتحدة، وناميبيا.

وقال رئيس لجنة التحقيق المستقل، في إحاطته، إن  
المجلس كان يتمتع بسلطة منع المأساة التي ارتكبت في رواندا،  
ومقدوره منعها من أن تتركب مرة أخرى. وشدد على أن  
أوجه القصور الأساسية للأمم المتحدة في رواندا كانت تتمثل  
في نقص الموارد وافتقار الدول الأعضاء إلى الإرادة السياسية  
للتصرف في مواجهة الأزمات، وهو ما ترك أثره على  
استجابة الأمانة العامة، وفي عملية صنع القرار في مجلس  
الأمن، فضلا عن مصاعب توفير القوات لبعثة الأمم المتحدة  
لتقديم المساعدة إلى رواندا. وقال إن أحد جوانب دور الأمم  
المتحدة أثناء عمليات الإبادة الجماعية والذي تسبب في  
أقصى درجات المرارة في رواندا يتمثل في حقيقة أنه بعد  
مرور أسابيع قليلة على بدء عمليات الإبادة الجماعية، قرر  
المجلس أن يخفض قوام البعثة. وأضاف أن المأساة الرواندية قد  
تركت أثرا على الثقة بقدرة الأمم المتحدة على الوفاء  
بالمقاصد التي أنشئت من أجلها. وأكد أنه يتعين على المجلس  
مستقبلا أن يוכל للبعثات ما تحتاجه من تفويضات، وأن يتحمل  
مسؤوليته

المداولات التي أجريت في ١٤ نيسان/أبريل  
٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٢٧)

في الجلسة ٤١٢٧ المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل  
٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٥  
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الأمين العام<sup>(١)</sup>، يحيل بها تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥  
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عن التحقيق المستقل في  
الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة وقت حدوث الإبادة  
الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤. وفحص التقرير الملاحظات  
التي أحاطت بإخفاق المجتمع الدولي في منع المذبحة المنظمة  
التي راح ضحيتها قرابة ٨٠٠.٠٠٠ شخص في رواندا عام  
١٩٩٤ بدراسة الأحداث التي أفضت إلى الإبادة الجماعية  
والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف  
الرئيسية. ووجدت لجنة التحقيق المستقل أن استجابة الأمم  
المتحدة قد فشلت في عدد من الجوانب الأساسية قبل الإبادة  
الجماعية التي حدثت عام ١٩٩٤ وبعدها على حد سواء،  
وأن "المسؤولية عن جوانب الفشل تقع على عاتق عدد من  
الأطراف المختلفة، وبخاصة الأمين العام، والأمانة العامة،  
ومجلس الأمن، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى  
رواندا، وأعضاء الأمم المتحدة عموما". وكان "الفشل  
الرئيسي" للاستجابة يتمثل في "الافتقار إلى الموارد والالتزام  
السياسي اللذين كان يتعين تكريسهما لمنع الإبادة الجماعية  
أو وقفها". فبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا،  
على وجه التحديد، وهي العنصر الرئيسي للأمم المتحدة في  
رواندا، "لم يجر التخطيط لها، أو تحديد أبعادها، أو نشرها،  
أو إصدار تعليمات إليها بطريقة تكفل قيامها بدور استباقي

(١) S/1999/1257

الدول الأعضاء التي لم تكن على استعداد لإرسال قوات أو عتاد إلى رواندا. وأكد عدة متكلمين على ضرورة إسناد الولايات المناسبة وتوفير الموارد اللازمة لبعثات حفظ السلام، فضلا عن "تحسين التواصل بين المجلس والميدان".

وفي الجلسة نفسها، رأى ممثل هولندا أن هناك عددا من الدروس التي يمكن استخلاصها من التقرير. أولا، لا ينبغي أن تُعامل عمليات السلام بوصفها شيئا أعلى مرتبة من سكان البلدان المعنية. وثانيا، لا ينبغي التثبث بعمليات السلام التي تفقد أهميتها؛ فقد تكون عملية السلام قد ماتت، ويكون الصراع في هذه الحالة هو الذي يتطلب الاهتمام. وثالثا، ينبغي الاهتمام بدرجة أكبر بالمنظمات غير الحكومية، التي تمتلك ثروة من المعلومات المستوفاة من الميدان. ورابعا، أن الحياد ليس فضيلة حينما تكون هناك عمليات إبادة جماعية جارية على قدم وساق. واحتتم كلمته بقوله إنه يجب عمل كل شيء "للحيلولة في المستقبل دون وقوع كوارث من قبيل ما حدث في سريريبييتسا وفي رواندا"<sup>(٣)</sup>.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن التقرير يوضح أن المنظومة الدولية قد فشلت في رواندا، مثلما فشلت في البوسنة والصومال، وأن جوانب الفشل الجماعي هذه "عطلت تقريبا دور منظومة الأمم المتحدة". ورأى أن الفظائع التي ارتكبتها مجموعة صغيرة من "المجرمين بقصد تأجيج الكراهية من أحل الحفاظ على السلطة" هي مجرد أعمال سياسية، ويجب أن يتحمل مرتكبوها المسؤولية عنها. وعلاوة على ذلك، فالاجتماع الدولي يجب أن يعتبر أيضا مسؤولا عن عدم التصرف لوقف أعمال العنف. وأكد أن منع حدوث دورة أخرى من أعمال العنف والإبادة الجماعية أو ما شابه ذلك في أفريقيا الوسطى هو عنصر رئيسي من عناصر سياسة الولايات المتحدة في البحيرات

أيضا كان المكان الذي تحدث فيه المشكلات. وقال إنه يتعين على الأمين العام أن يبلغ المجلس بما يحتاجه في الميدان، وعدد الجنود، ونوع الولاية، ومدى صعوبة المهمة؛ كما يتعين على المجلس أن يضمن ألا تعرقل القيود المالية القصيرة الأجل القدرة على التصرف بصورة فعالة. وأعرب عن أمله في أن يساعد الفريق الذي تم تعيينه لمتابعة التقريرين المتعلقين برواندا وسريبييتسا في تحديد تلك الدروس. وقال إن أفضل طريقة لتكريم الضحايا إنما تكون من خلال التزام راسخ بالألتخلى أبدا عن المدنيين الذين يقعون ضحايا الصراع المسلح. وأشار إلى أن تحسين حماية المدنيين يعد مهمة رئيسية للأمم المتحدة. ولذلك، لا يمكن أن يكون هناك حياد في وجه التهديد بارتكاب إبادة جماعية أو انتهاك جماعي لحقوق الإنسان؛ ويجب على الأمم المتحدة والعاملين على حفظ السلام التابعين لها أن يردوا على ذلك. وأضاف أن وجود بعثة للأمم المتحدة، سواء كانت ولاياتها تتضمن حماية المدنيين أم لا، يخلق توقعا بين السكان المدنيين بأن الأمم المتحدة ستحميهم. وأعرب عن أمله في أن يسهم التقرير في تحسين العلاقات بين رواندا والأمم المتحدة، وفي أن تُتناول التوصيات في المناقشات مستقبلا بشأن دور الأمم المتحدة في حالات الصراع<sup>(٤)</sup>.

ورحب معظم المتكلمين بتقرير لجنة التحقيق المستقل في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة وقت حدوث الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، وأعربوا عن أسفهم "لفشل الأمم المتحدة في رواندا". وشددوا على ضرورة التعلم من الدروس المستفادة من رواندا، وضمان "استجابة الأمم المتحدة لمنع حدوث إبادة جماعية مستقبلا". وأشار عدة متكلمين إلى أن مسؤولية الإخفاقات في رواندا يجب أن يتقاسمها على حد سواء الأمم المتحدة والغالبية العظمى من

(٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٩.

(٤) S/PV.4127، الصفحات ٣ إلى ٦.

السكان المدنيين. وينبغي ألا يُسمح "لفكرة الحياد المضللة" أن تسود عندما ترتكب أعمال الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية. كما شدد على ضرورة تعزيز المعايير لحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وضرورة إنشاء آلية وطنية ودولية مناسبة لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب<sup>(٧)</sup>.

وبعد أن أشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن قدرة مجلس الأمن ليست بلا حدود، قال إنه يجب على المجلس، من ناحية، أن يحاول ضمان قيام أفراد حفظ السلام بتقديم أقصى قدر من الحماية للمدنيين الأبرياء، ومن ناحية أخرى، ضمان "تفادي خلق أوهام لا تؤيدها القدرات الحقيقية لموظفي الأمم المتحدة"<sup>(٨)</sup>.

وأشار ممثل ماليزيا في تعليقه إلى أن أسئلة عديدة كان حريا بلجنة التحقيق المستقل أن تناوّلها بقيت دون جواب؛ وهي الأسئلة التي تدور حول هوية مرتكبي حادث الاعتداء المميت الذي أدى إلى وفاة رئيسي دولة رواندا ودولة بوروندي وهوية المتواطئين المحتملين فيه، وهو الاعتداء الذي كان المحفز على ارتكاب الإبادة الجماعية في رواندا. كما لاحظ أن التقرير يقوم على دليل مقدم من جانب واحد فقط من جوانب الصراع، وهو الجبهة الوطنية الرواندية والمتعاونون معها. وأشار إلى أن إجراء مقابلات مماثلة مع شخصيات أخرى في المنفى كان يمكن أن يكون مفيدا. كما أعرب عن اعتقاده أنه ربما كان أفيد للجنة التحقيق المستقل أن تضع ضمن توصياتها إنشاء لجنة تحقيق أكثر شمولا وأكثر تفصيلا بشأن الإبادة الجماعية في رواندا<sup>(٩)</sup>.

الكبرى، وهو أحد التحديات الكبرى الراهنة التي تواجهها الأمم المتحدة. وقال إن إرث "الإبادة الجماعية والتطهير العرقي" في رواندا وبوروندي والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية هو واقع مأساوي يجب التصدي له. ورأى أن مناقشات المجلس ينبغي أن تحشد التأييد للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على القوات المسلحة الرواندية السابقة، وعلى الإنترهاموي. غير أنه أكد أنه لا يمكن القول بأن حل مشكلات رواندا يتوقف بالكامل على الإجراءات التي تتخذ داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما لا يمكن القول بأن مشكلات رواندا يمكن حلها دون التصدي لوجود ميليشيات الإبادة الجماعية في دولة مجاورة<sup>(٤)</sup>.

وأكد ممثل مالي على أن توافر الإرادة السياسية على العمل، ولاسيما العمل على منع أعمال الإبادة الجماعية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ينبغي أن تكون واضحة ولا تحكمها المعايير المزدوجة. كما شدد على أهمية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر ولاسيما قدرتها على تحليل المعلومات وعلى الاستجابة لها على نحو فعال<sup>(٥)</sup>.

وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى ضرورة حصول مجلس الأمن على معلومات صحيحة تقدم في الوقت الملائم في صورتها الأصلية، وإن شدد أيضا على ضرورة أن يتحلى مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة ككل بالإرادة السياسية للعمل بناء على تلك المعلومات للتصدي لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة<sup>(٦)</sup>.

ورأى ممثل الأرجنتين أن عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي عندما تجري أية محاولة متعمدة لتنفيذ هجمات خطيرة على

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٦ إلى ١٨.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٩ إلى ٢١.

(٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٣.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

الأدنى، أن يكون بالمستطاع نقل تعزيزات سريعة. وشددت على أن ممارسة نشر الحد الأدنى من القوات بالتذرع بأسباب سياسية أو مالية هي ممارسة لا تأخذ في الاعتبار متغيرات كثيرة قد تتعرض لها القوات عند وجودها في الميدان، وأنه لا يمكن للمجلس أن يواصل إرسال قوات دون أن يتوفر لها المجال الضروري للمناورة حينما تواجه ظروفًا غير متوقعة. كما أشارت إلى أنه لا بد من تصميم آلية تتيح لقادة القوات المرونة الضرورية لتقرير أفضل إجراء ولتمكنهم من إيصال قراراتهم إلى مجلس الأمن بسرعة<sup>(١١)</sup>.

ورأى ممثل كندا أنه في الحالات الاستثنائية جدا، فإن حماية المدنيين تتطلب من المجلس أن تتوفر لديه الإرادة "للتدخل بالقوة عند الاقتضاء". وفي حين لا يكون التدخل العسكري مطلوبًا إلا في الحالات الخطيرة جدا، فقد أكد على أن ثمن التقاعس عن العمل فادح للغاية، وقال إنه يتعين على المجلس أن يضع إطارًا للعمل عندما تنشأ مثل هذه الحاجة<sup>(١٢)</sup>.

وقال ممثل رواندا إن التقرير يبين بوضوح أن العالم قد خذل رواندا، غير أن الحكومة الرواندية والشعب الرواندي يشعرون بالامتنان تجاه الذين وضعوا أيديهم على قلوبهم واعتذروا بالنيابة عن شعوبهم وحكوماتهم لخدائهم رواندا. وقال إن ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا يعانون معاناة قاسية من مصاعب بدنية ونفسية ومصاعب ما بعد المساة، وإن حكومة رواندا تبذل قصارى جهدها، ولكن ذلك ليس كافيًا. واختتم كلمته بقوله إن التقرير يتحدى بوضوح ضمير المجتمع الدولي ويثير موضوع مسؤوليات الأطراف في اتفاقية ١٩٤٨ عن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها<sup>(١٣)</sup>.

وأكد ممثل فرنسا أن الأمم المتحدة قد فشلت في مهمتها خلال ما وقع من إبادة جماعية، وأنه ما عاد ممكنا لها أن تظل بعد الآن مكتوفة الأيدي أو عاجزة إزاء مثل هذه المآسي. وشدد على أنه في مواجهة الإبادة الجماعية، والتأخيرات والصعوبات التي اعترضت تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، أنشأت فرنسا "عملية تركواز" لمساعدة الأشخاص المعرضين للتهديد، بدعم من قوات من بلدان أفريقية وبإذن من مجلس الأمن. وقال في تعليقه إن وفده لا يرى مبررًا للانتقادات الموجهة إلى "عملية تركواز". وأشار إلى أنه بينما يبرز التقرير بعضًا من هذا النقد، فإنه يشيد أيضًا بالعملية لما حققته من إنقاذ عدد من الأرواح في الوقت الذي لم تُتخذ فيه سوى مبادرات أخرى قليلة للغرض ذاته. وانتقل إلى الدروس التي يتعين استخلاصها، فقال إنه بعد الفشل في التصدي للإبادة الجماعية في رواندا، لم يعد بمقدور الأمم المتحدة مواجهة الأزمات اللاحقة، وأكد أنه لا بد وأن يكون عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى أكثر دوامًا. وفيما يتعلق بعمل مجلس الأمن، أوصى بأنه عند إنشاء عمليات جديدة، يجب أن تُعد قرارات المجلس إعدادًا أفضل. فالمعلومات التي توفرها الأمانة العامة ينبغي استكمالها ببيانات أخرى، ولا سيما البيانات التاريخية، كي يتمكن المجلس من فهم الحالات على نحو أفضل. كما أكد على ضرورة تحسين متابعة بعثات الأمم المتحدة. فقد دلت التجربة أنه بعدما تنتشر البعثات في الميدان، لا يتابع المجلس دوماً تنفيذ ولاياتها بعناية كافية؛ وهناك بالتالي حاجة إلى بذل عمل دؤوب في ذلك المجال لإعادة تركيز عمل المجلس على حالات الأزمات وعمليات الأمم المتحدة. واقترح تخصيص المزيد من الوقت للنظر في تلك الحالات، وتكريس وقت أقل على ما أسماه "المسائل المواضيعية"<sup>(١٠)</sup>.

وقالت ممثلة جامايكا إنه يتعين تصميم بعثات السلام مع التحوط لمواجهة الظروف المتغيرة بسرعة أو، عند الحد

(١١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٩ و ٣٠.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحات ٣١ إلى ٣٤.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣٥.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ إلى ٢٦.